

## تقرير

## 14 آذار: نقاش النصف 1+ والانتخابات



## وقائع فساد

تعقيباً على مقالة زينب حاوي في «الأخبار» عن التقرير الذي هز أركان نقابة المحررين، أرسل نقيب محرري الصحافة إلياس عون الرد الآتي:

«ورد في جريدتكم الغراء الصادرة بتاريخ 2013/10/30 (الصفحة 14) تحت عنوان «نقابة محرري الصحافة اللبنانية: وقائع فساد معلن» كلام نسب إلي، وفيه تعرض لعضوي مجلس النقابة الزميلين حبيب شلوق ومير نجار. إن هذا الكلام لم يرد على لساني إطلاقاً، وإنّي أكن للزميلين شلوق ونجار وكما سائر الزملاء أعضاء مجلس النقابة كلّ محبة واحترام وتقدير، وإن كل ما يحكى عن الوضع الحالي للنقابة وعلاقات الزملاء بعضهم ببعض، فيه الكثير من المبالغة، ويستهدف نقابة عريقة.»

\*\*\*

تؤكد «الأخبار» دقة ما ورد في مقالة زميلتنا التي وثقت الحديث الهاتفي. ونستغرب أن يكون الرد على هامش المقالة، بدلاً من دحض التقرير الذي يسلب الضوء على ممارسات مؤسسة، وحدها من شأنها أن «تستهدف» النقابة العريقة (التحرير)

## ميناء الدالية

تفيد الجمعية التعاونية لصيادي الأسماك في ميناء الدالية بأنها على اتفاق مع وزارة النقل على ميناء مينا مستحدث مقابل ميناء الدالية (ميناء الدالية)، ونطالب وزارة النقل كما وعدتنا مراراً منذ توقف العمل من قبل المتعهد في الميناء على إزالة ردم من داخل الميناء المذكور ريثما يوجد البديل. وهنا نقول للمعنيين إن أكثر من مئة صياد عاطلون من العمل منذ عشرة أشهر بسبب الردم الذي وضعه داخل الميناء، ونطالب وزارة النقل والمتعهدين ونحملهم المسؤولية قبل دخول فصل الشتاء، وبالتعويض عليهم بعد توقف أعمالهم وقطع أرزاقهم.

توضح الجمعية التعاونية عن البيان الذي أدرج من قبلها في الصحف، أن أصحاب المنازل في منطقة الروشة هم صيادون ومنتمون إلى التعاونية ونحن من واجبنا الدفاع عن كامل حقوقهم.

الجمعية التعاونية لصيادي الأسماك في ميناء الدالية

## من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القراء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com. على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، ولا يتجاوز نصها 150 كلمة.

تستمر النقاشات داخل قوى 14 آذار حول شكل الحكومة وعناوين المرحلة، لكن نفسها كملف رئيسي في ضوء تأكيد شخصيات مسيحية أن العمل يجب أن يتمحور حول احترام المهل وليس تحديد الاسم

## هيام القصيفي

تجزم إحدى شخصيات قوى 14 آذار أن الانتخابات حاصلة حتماً، ولو بتأخير تقني طفيف ليس أكثر. ويجزم قيادي مسيحي بأن الحكومة ستشكل حكماً قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية الحالية.

الحكومة والانتخابات، عنوانان أساسيان في صياغة عناوين المرحلة الراهنة لدى قوى 14 آذار. ونبدأ بالحكومة، التي لم تتوقف شخصيات 14 آذار عن الضغط ومطالبة رئيس الجمهورية والحكومة المكلف باصدار تشكيلة حكومية حيادية. يعرف اركان 14 آذار ان ثمة ما يعيق قبول الرئيسين بتأليف الحكومة، الحريصين على تفادي اي ردود فعل غير محسوبة ومأمونة النتائج على خطوة التأليف. وتعرف هذه القوى ايضا ان لا شيء يمكن ان تقوم به اكثر مما فعلت حتى الان لاصدار مرسوم التأليف، لكنها على ثقة ان الحكومة ستتألف حكماً قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية، ولا يعني ذلك قبل الموعد بأيام، بل يمكن القول انها ستتألف «لاعتبارات مدروسة» مع بدء سريان مهلة الدعوة الى الانتخابات اي قبل 25 آذار.

لا تمثل التركيبة العددية الهام الرئيسي لقوى 14 آذار، لا 8-8-8 ولا 6-9-9 موضع

بحث او تفضيل، رغم ان الصيغة الثانية تعطي لقوى 14 آذار قدرة التعطيل نفسها التي ستكون لحزب الله. «ولكن ما نفع الحكومة اذا كنا سندخل اليها والحزب من اجل تعطيلها فحسب». الهام الرئيسي عنوان الحكومة تبعاً لعنوان المرحلة، اي البيان الحكومي وموقع حزب الله في المعادلة الداخلية وتورطه في سوريا. ولقاءات باريس مع الرئيس سعد الحريري او النقاشات التي يقودها الاطراف المسيحيون داخل لبنان، لا تقارب هذه العناوين من باب الترف السياسي. ثمة تشديد على اهمية البيان الوزاري ورفض مطلق لثلاثية «الجيش والشعب والمقاومة»، بعد بروز معادلة قانونية جديدة: المقاومة تعني حزب الله مسلحاً، وهذا الجناح المسلح اصبح على

لائحة الدول الاوروبية جناحاً أرهايباً (بعد التصنيف الأميركي)، فأى من الدول ستتعامل مع حكومة يرتكز بيانها على «الجناح الإرهابي لحزب الله». لا تدير قوى 14 آذار مفاوضاتها لتشكيل الحكومة على قاعدة التوزع العددي، انتقل البحث الى مكان آخر، «نحن لا نريد المشاركة في حكومة لا تنفق مع حزب الله على اي من عناوينها، لا سوريا ولا الامن ولا السلاح ولا البيان الوزاري، فلتشكّلها قوى 8 آذار وحدها، او ليذهب الجميع الى حكومة خارج الطرفين، لتسيير امور الناس في الأشهر القليلة المتبقية قبل الانتخابات الرئاسية».

تدرك هذه القوى نتيجة اتصالاتها المستمرة برئيس الجمهورية (الذي يشكو من كثرة الضغط عليه) ان اقصى ما يمكن ان تقوم به هو المطالبة المستمرة بتشكيل الحكومة، لكنها تعرف ايضا انها لا تستطيع ان تفعل اكثر من الضغط السياسي، ولا نية لها بالتصعيد في الشارع من اجل ذلك. فالكرة اليوم في ملعب رئيس الجمهورية ومن ثم الرئيس المكلف، وكلاهما اليوم حذران من الدخول في مغامرة التأليف بسبب الخشية من اي ردة فعل محتملة من جانب قوى 8 آذار. الا ان هناك رهانا قويا يقارب الثقة المطلقة بان رئيس الجمهورية ذاهب

حكما الى تأليف الحكومة قبل انتهاء ولايته بأسابيع وليس بايام. اما عن موقف النائب وليد جنبلاط من تأليف الحكومة فهو مجرد «رفع الثمن» لدى المملكة العربية السعودية. وحين يحين وقت الاستدارة مجدداً مع تحديد الرياض موعداً له سينتخلى عن معادلة 6-9-9 ويجد لذلك «الف تبرير وتبرير». ثمة محاولة فاشلة لاقتناع قوى 14 آذار بأن حزب الله بمثابة المنتصر الوحيد اليوم بسبب وجود حكومة مستقلة وانه سيربح عند تأليف اي نوع من الحكومات، وان قوى 14 آذار خاسرة اليوم بسبب حكومة ميقاتي وانها ستخسر اكثر اذا لم تشارك في حكومة 6-9-9. لا تعير قوى 14 آذار هذه المعادلة اهمتاما كبيراً، ما دام الحزب لا يقدر ان



تدرك قوى 14 آذار، ان أقصى ما يمكن ان تقوم به هو المطالبة بتشكيل حكومة (مروان طحطح)

## المشهد السياسي

## لبنان بلا انترنت غداً: ابحاثوا عن عبد الم

ملثمان على متن دراجة نارية قد أطلقا النار صباحاً على الجندي في الجيش اللبناني عيسى طه في شارع النمل، فأصاباه ونقل الى المستشفى الإسلامي للمعالجة. وفيما لا يزال الترقب يسود قضية استدعاء فرع المعلومات الأمين العام للحزب العربي الديمقراطي علي عيد للتحقيق معه في تفجير طرابلس، أصدرت المديرية العامة لقوى الامن الداخلي بلاغاً علقت فيه على ما نقل عن عيد «الجهة رفضه الحضور الى فرع المعلومات واستعداده للمثول امام اي جهة قانونية اخرى، وإيراده جملة معطيات منها ان شخصاً يدعى بسام الحلبي من مكتب العميد رئيس الفرع (عماد عثمان) طلب، قبل حملة التوقيفات، من المدعو خضر شدود وذويه مغادرة المنطقة لأن امرا باستدعائهم مع آخرين سيجري قريباً، وصولاً الى المطالبة بالتحقيق مع الحلبي ومع العميد عثمان، وما ورد في بيان الحزب العربي الديمقراطي لجهة تحويل الملف الى جهاز أمني آخر ومطالبتة القضاء المختص بعرض الأدلة والاعتراضات امام الجميع». ونفت المديرية «وجود اي ضابط او رقيب او فرد في شعبة المعلومات سابقاً او حالياً باسم

دول اخرى تسهم فيه. وكانت هيئة «اوجيرو» مكلفة تمثيل حصة لبنان، الا ان مجلس الوزراء اعاد هذه الصلاحية الى وزارة الاتصالات في نيسان 2012. ومنذ ذلك التاريخ يواجه لبنان تشدداً من قبل ادارة الكونسورتيوم في مجال سداد المبالغ المستحقة عليه، على عكس ما كانت عليه الاوضاع سابقاً، ان تأخر لبنان في سنة 2011 نحو سنة في تسديد المستحقات من دون ان يتعزز لأي اجراء، ولم تترتب عليه الغرامات.

وسارع صحناوي امس الى ابلاغ رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بالوقائع، فاجرى الاخير اتصالات محلية وخارجية لتفادي أزمة الانترنت المحدقة، كما كُنف صحناوي اتصالاته بالكونسورتيوم لتوضيح الظروف التي حالت حتى الآن دون دفع المستحقات على لبنان، الا ان الاجواء لا تزال تدفع الى القلق.

خرق في طرابلس أمنياً، استعادت طرابلس هدوءها بعد خرق أمني امس، وبعض رصاص القنص في شارع ستاركو في منطقة التبانة، واطلاق نار على جندي في الجيش، الذي اكمل انتشاره في شارع سوريا وعلى تخوم جبل محسن والتبانة. وكان

من الكابل المذكور، وفق ما ينص عليه العقد.

وقالت المصادر إن رئيس مجلس الإدارة ك. ب. تيواري وجه الإنذار منذ مدة الى رئيس هيئة «اوجيرو» عبد المنعم يوسف، الا ان الأخير انظر حتى امس الجمعة، عشية عطلة نهاية الاسبوع، ليوجه كتاباً الى وزير الاتصالات نقولاً صحناوي يعلمه فيه بأنه لن يكون مسؤولاً عما قد يحدث بعد انقضاء المهلة. ما عدته دوائر الوزارة عملاً مقصوداً يرمي الى افتعال أزمة في قطاع الاتصالات على خلفية الصراعات الدائرة في شأنه.

وكانت وزارة الاتصالات قد استنفدت الاعتمادات المخصصة لسداد ما يستحق على لبنان في الكابل لعام 2013. وهي تحتاج الى سلفة بقررها مجلس الوزراء لدفع اي مبلغ يتجاوز هذه الاعتمادات، وهو ما اعاقته ظروف تعطيل تأليف الحكومة الجديدة.

واوضحت المصادر ان المبلغ المستحق على لبنان يعود الى بدلات اضافية ناتجة عن صيانة واستثمار الكابل، ان يمتلك لبنان حصة من الكونسورتيوم تبلغ 12% (قيمتها 60 مليون دولار سيخسرها لبنان أيضاً) الى جانب 9

يواجه لبنان بدءاً من مطلع الاسبوع المقبل أزمة انترنت بعد تلكنه عن سداد المستحقات عليه للكونسورتيوم المالك للكابل. وحملت مصادر في وزارة الاتصالات رئيس هيئة «اوجيرو» عبد المنعم يوسف المسؤولية في تأخير الدفع

غدا الأحد قد لا يعود لبنان متصلًا بالكابل الدولي IMEWE. بمعنى اوضح، قد يخسر نحو 60% من الساعات الدولية التي تسمح للبنانيين بالاتصال عبر الانترنت. فقد علمت «الأخبار» من مصادر في وزارة الاتصالات ان ادارة الكونسورتيوم المالك لهذا الكابل اندرت لبنان بوجود سداد نحو 1,6 مليون دولار مستحقة عليه في مهلة اقصاها 3 تشرين الثاني الجاري (غدا)، والا فسيقوم مجلس ادارة الكونسورتيوم بالتصويت على مصادرة حصة لبنان